

التوصيات النهائية لمؤتمر "بلديات لبنان بين الحياة والموت" .

بتاريخ 2023/6/7 عقد في سرايا بكفيا بكفيا مؤتمراً بعنوان " بلديات لبنان....بين الحياة والموت" وقد حضر المؤتمر حشد من الشخصيات الرسمية والقانونية ورؤساء البلديات وأصحاب الخبرة والإختصاص ، وذلك من أجل بحث واقع البلديات في لبنان من كافة النواحي في ظلّ الأزمات التي تعانيها نتيجة الوضع الراهن ، ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها .

وبعد البحث والتداول والمناقشة بين الحاضرين ، صدرت عن المؤتمر التوصيات التالية :

1. يتوجّه المؤتمر الى كافة المراجع الرسمية وأصحاب الشأن لا سيما مجلسي النواب والوزراء ، بأن يجعلوا العمل البلدي من أولويات اهتماماتهم لما له من إنعكاس مباشر على المواطنين ومصالحهم . وإيجاد التشريعات اللازمة لذلك ، مع ما يتطلبه الأمر من تعديلات ملحّة على قانون البلديات الصادر بالرقم 77/118 تاريخ 1977/6/30 وقانون الرسوم والعلاوات البلدية الصادر بالرقم 60 / 88 تاريخ 1988/8/12 وتعديلاتهما ، وجميع القوانين ذات الصلة لتواكب التطورات المتسارعة على كافة الصعد .
- 2 . بإنظار إنتظام العمل التشريعي ، إيجاد الوسائل اللازمة وإتخاذ الإجراءات والتدابير الفورية من أجل ديمومة العمل البلدي ودعمه ومؤازرته وذلك عبر إعتتماد معايير موحّدة في كافة البلديات ينتج عنها زيادة الرسوم والضرائب بنسبة عشرة أضعاف ، أسوة بما جرى إعتماده في سائر الإدارات الرسمية التي باتت تحتسب صرف الدولار الأميركي على سعر 15000 ل.ل بحده الأدنى بدل 1500 ل.ل.
- 3 . وضع آلية سريعة ومرنة تمكّن من زيادة الرسوم البلدية كلما دعت الحاجة (كربطها بالزيادات الطارئة على الرواتب والأجور وفق نسب معيّنة) ، وتحسين الجباية وتأمين موارد إضافية كي تتناسب مع الواقع المالي والاقتصادي المستجدّ في ظل تدهور قيمة العملة الوطنية وغياب التشريعات اللازمة .
- 4 . إعطاء الحق للبلديات بإيداع الأموال بالعملات الاجنبية تلافياً لفقدان قيمتها .
- 5 . إعتتماد سعر صرف موحّد تعتمده كافة البلديات في العقود المنظّمة بالعملات الأجنبية .

- 6 . التوزيع المنتظم والعاقل للعائدات البلدية والإلتزام بمواعيدها السنوية الثابتة .
- 7 . إعفاء البلديات من الديون المترتبة عليها لصالح شركة سوكلين والمؤسسات والمصالح المستقلة بهدف مساعدتها على تجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها .
- 8 . عدم إقطاع او إستعمال أي مبلغ من أموال الصندوق البلدي المستقل لغير هدف دعم البلديات .
- 9 . تحويل الغرامات التي تفرضها المحاكم بسبب مخالفات الأنظمة البلدية وقوانين البناء الى صناديق البلديات .
- 10 . إضافة مادة قانونية تتيح للبلديات إستيفاء بدل خدمات مأجورة لصالح جهاز الشرطة لديها ، أسوة بقانون تنظيم قوى الأمن الداخلي .
- 11 . إنشاء وزارة مستقلة للبلديات وفصلها عن وزارة الداخلية ، بحيث يصبح الوزير متفرغاً بالكامل لمتابعة شؤون العمل البلدي ، دون أية إهتمامات أخرى تتقدم عليه في الأولوية ، لا سيما وأن تشعب صلاحيات وزارة الداخلية وتوسّع مهماتها وإختلاط الأمن بالإدارة ، يعيق عمل الوزير ويجعله غير قادر على الإحاطة بجميع أمور البلديات وحاجاتها .
- 12 . العمل الجاد على إقرار قانون اللامركزية ، لما له من تأثير إيجابي على البلديات والمواطنين على السواء والذي يساهم في التخفيف عن كاهلهم الكثير من المشقّات والعناء .
- 13 . تخفيف القيود الرقابية على البلديات من قبل كافة السلطات والهيئات والإدارات وإعطاءها هامشاً أوسع من الصلاحيات وحرية التصرف توفيراً للجهد والوقت .
- 14 . إستثناء موظفي البلديات من الزيادات الطارئة على الرواتب والأجور وبدلات النقل العائدة للقطاع العام ، ولحظ الزيادات العائدة لهم بصورة مستقلة بعد الأخذ بعين الإعتبار الواقع المالي والوظيفي للبلديات وضعف إيراداتها قياساً على إيرادات الإدارات المركزية ، لا سيما وأنها تتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية .

15 . إيجاد حلول عملية من أجل تأمين الإستشفاء والطبابة للموظفين من خارج موازنة البلديات عبر إنتسابهم الى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي أو تعاونية الموظفين ، أو عبر إنشاء صندوق تعاضدي تشارك فيه كافة البلديات . فلا تصح مساواتهم بموظفي القطاع العام في بعض الأمور وإستثناءهم في أمور أخرى .

16 . عدم تكليف البلديات بمهام خارجة عن صلاحياتها ، أو تفوق طاقتها على المتابعة والتنفيذ ، وعدم ترتيب أية التزامات على البلديات دون موافقتها .

17 . تسهيل شؤون تعاقد البلديات مع أصحاب الإختصاص كالإستشاريين والمحامين والمهندسين

18 . إشراك ممثلين عن البلديات عند دراسة أي قانون متعلق بها في اللجان النيابية .

19 . تسهيل أمور التعاون مع الجهات المانحة ، وعملية قبول الهبات وتنفيذ المشاريع لا سيما تلك الواردة بالعملات الأجنبية .

ويعلن المجتمعون ومن مبدأ أن "الضرورات تبيح المحظورات" ، عن نيتهم في البدء بمضاعفة الرسوم مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلدية ، وذلك ضماناً لإستمرارية المرفق العام المتمثل بالبلديات .

كما يتمنى المجتمعون على المراجع المعنية إعتداد تلك التوصيات، وإتخاذ الإجراءات الآيلة الى قوننتها ووضعها موضع التنفيذ ، في سبيل إنتظام العمل البلدي وتقادياً لإنهيار البلديات وإقفالها ، وهي التي باتت تنازع من أجل البقاء ، لا سيما وأنها تشكّل الملاذ الأخير للمواطن على صعيدي الإنماء والخدمات ، وحجر الزاوية في عملية إعادة النهوض بالوطن .

بكفيا في 2023/6/7

